نقد کتاب القیاس النحوی
(مناقشة مؤلف کتاب القیاس النحوی)

دکتر محمد ابراهیم خلیفه شوشتری

گروه زبان و ادبیات عرب دانشگاه شهید بهشتی

چکیده:

این مقاله پژوهشی است دربارهٔ ایرادات کتاب " القیاس النحوی" که اهم آن‌ها در زیر می‌آید:

اشکال أول: با اینکه موضوع أصلی کتاب «القیاس» است، أما نه آن را تعریف کرده و نه معنای اصطلاحی آن را ذکر نموده است.

اشکال دوم: مؤلف محترم توضیح نداده است که چگونه عبدالله بن أبي إسحاق قیاس را توسعه داد.

اشکال سوم: مؤلف محترم از کتاب سیبویه متنی به عنوان مثال برای قیاس آورده است در حالی که این متن هیچ قیاسی ندارد.

اشکال چهارم: مؤلف محترم ادعا کرده است که سیبویه از واژه‌های «غلط» و «خطا» به جای واژهٔ «شاذ» استفاده کرده است؛ در حالی که چنین نیست.

اشکال پنجم : مؤلف محترم ادعا کرده است که قیاس سیبویه دو نوع است؛ در حالی که این کلام دقیق نیست.

واژگان کلیدی: قیاس، نحو، عربی.

***

مقدمة:

إنّی زرت معرض الکتاب الدولی الذی اقیم فی طهران. و من جملة الکتب التی وقع نظری علیها کتاب حمل العنوان التالی: «القیاس النحوی من عبد الله بن ابی اسحاق الی سیبویه» لمولفه المحترم مفتاح رجب الخلاب ، استاذ کلیه الدعوة الاسلامیة العمرة. ناشتریته علی امل أن اجد فیه حلا لبعض مشکلات القیاس الذی بسط نفوذه علی النحو کله [1]. و أن أری فیه أجوبة شافیة لبعض الاسئلة التی أثیرت حول القیاس و ما یرتبط به من مواضیع.

و لا شک أن الذی یری کتاباً بهذا العنوان: «القیاس النحوی»، یعتقد أن المواضیع التالیة: تعریف القیاس، و بیان معناه الاصطلاحی، و تبیین ضوابطه و ذکر أنواعه ...، تحمل أولویة فی بحوثه . لکنه إذالم یجد شیئاً من ذلک فانه یعتریه الیأس من الدراسات الحدیثة لأصول النحو و قد یودی ذلک الی فقدان الثقة بها.

و لا شک ـ أیضاً ـ أن الدارس لأصول النحو، أو لبعضها، لا یفلح، و لا یصل الی الهدف العلمی المنشود الّا إذا کان متخصصاً فی علم أصول النحو، إذ لایکفی لخوض البحوث الأصولیه أن یکون الباحث نحویاً فقط. بل یجب علیه أن یکون متخصصاً فی علم الأصول النحویة: لأن علم النحو یشتمل علی تخصصین: الأول: التخصص فی المواضیع النحویة. و هذا تخصص فی الفروع یتوقف علیه التخصص فی الأصول، و هو التخصص الثانی: الذی هو التخصص فی علم أصول النحو. و هذا التخصص یأتی بعد التخصص الأول. لذلک کان التخصص فی علم أصول النحو قلیلاً جداً.

و المهم أنی حینما قرأت بعض مواضیع هذا الکتاب (القیاس النحو)، رأیت أن الملاحظات العلمیة التالیة تفرض نفسها. لذلک عزمت علی ذکرها فیما یلی قاصداً المساهمة فی تطویر هذه البحوث للوصول ألی ما هو أقرب إلی الحقیقة.

ملاحظاتي على كتاب «القياس النحوي» لمؤلفه: الأستاذ مفتاح رجب الخلّاب:

ملاحظة الأولى:

أن مؤلف هذا الكتاب الأستاذ الخلّاب لم يعرف القياس تعريفاً علمياً، و لم يذكر معناه الا صطلاحي، مع أنّ عنوان كتابه هو «القياس النحوي». فالذي يقرأ هذا الكتاب لا يمكنه أن يعرف بوضوح ما هو القياس؟ و العجيب أنّ المؤلف المحترم قد ذكر المعنى اللغوى اللقياس. فقال: « و القياس في اللغة التقدير. قاسه بغيره، و عليه يقيسه قيساً و قياساً و اقتاسه: قدره على مثاله فانقاس، و المقدار مقياس، و قيس رمح بالكسر، وقاس رمح: قدره، و تقيس تشبه بهم». (الخلّاب، ص ٤٠)

فهو يطنب في ذكر المعنى اللغوى للقياس. لكنه لم يذكر معناه الاصطلاحي الذى هو أهم. في حين أن المنهج المتعارف عليه أن يذكر الدارسون المعنى اللغوى أولاً، ثم يتبعونه بذكر المعنى الاصطلاحي. فيكون ذكر المعنى اللغوى تمهيداً لذكر المعنى الاصطلاحي و بيان الارتباط الموجود بين المعنيين إن وجد. لكنّ المؤلف المحترم اكتفى بذكر المعنى اللغوى. فاستغنى بمالا يستغنى به. و استغنى عمالا يستغنى عنه. أذ قد أجحم عن ذكر ماذكره واجب. و هذا نقص منهجي ظاهر لا يمكن أغفاله و التغاضي عنه.

الملاحظة الثانية:

أن المؤلف المحترم أراد أن يوضح الأمرين التاليين:

الاوّل: بيان كيفية بعج ابن أبي أسحاق للقياس و توسيعه.

الثاني: ذكر أمثلة لذلك البعج.

و الذى يؤخذ عليه الأمران التاليان:

الأمر الأول:

أنه بالنسبة لبيان كيفية بعج عبدالله للقياس اكتفى باجملة التالية: «أمّا بعج القياس، و مدّه

فقد أشار سيبويه الى ابن أبي اسحاق فى المواضع الآتية». (الخلاب، ص ۴۲) و بعد هذه العبارة شرع ـ مباشرة ـ بذكر نصوص لسيبويه ذكر فيها آراء عبد الله بن أبى اسحاق. واضح جداً أنّ بيان بعج القياس و التوسع فيه لا يتم، و لا يتحقق الّا ببيان الامور التالية:

الأول: ذكر معالم القياس قبل عبد الله بن أبى اسحاق.

الثانى: ذكر معالم القياس عبدالله بن أبى اسحاق.

الثالث: اجراء مقارنة و مقايسة بين القياس قبل عبد الله و القياس عنده، لتكون النتيجة أثبات توسع عبد الله فى القياس، و بعجه إياه.

لكن المؤلف المحترم لم يفعل ذلك.

الأمر الثانى:

أن المؤلف بالنسبة لذكر أمثلة تثبت توسع عبد الله فى القياس، قد أورد نصوصاً لسيبويه ذكر فيها آراء ابن أبى اسحاق. لكنه اكتفى بذكر هذه النصوص (الخلاب، ص ۴۲ـ۴) ولم يوضح القياس الذى اشتمل عليه كل نص منها. بل إنّ من هذه النصوص ما كان عارياً من القياس، كما سنرى فى الملاحظة الثالثة. و المهم أنه كان يسرد نصوص سيبويه دون بيان ما اشتملت عليه من أقيسة. و فى هذا من الغموض و الابهام و عدم المنهجية ما فيه.

و أذكر فيما يلى قسماً من كلام المؤلف لتأكد أنه كان يسرد نصوص سيبويه دون أن يشرحها ببيان القياس الذى اشتمل عليه كل نص:

قال المؤلف الخلّاب:

أما بعج القياس و مدّه فقد أشار سيبويه ألى ابن أبى اسحاق فى المواضع الآتية:

۱ـ أن المؤنث اذا سمى باسم المذكر كزيد أو عمرو لايجوز صرفه، و قد شاركه أبو عمرو بن العلاء فى ذلك و اعتبره سيبويه موافقاً للقياس. و علة بأنّ المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث. و

الأصل تسمية المؤنث بالمؤنث، و المذكر بالمذكر بخلاف عيسى بن عمر الثقفى الذى كان يصرف ذلك لأنه كان على أخف الأبنية.

٢ـ ذكر سيبويه اجازته لبيت الفضل بن عبد الرحمن القريشىّ:

أيّاك ايّاك المراء فانّه الى الشّرّ دعّاء و للشّرّ جالب

فقد أجاز ابن أبى أسحاق أن يكون المراء منصوباً على نزع الخافض، لأنه مصدر بمعنى: «أن تمارى»، حمل فى جواز حذف حرف الجر على مايقدر به وقال المازنى: لمّا كرر «أياك» مرتين كأن احد هما عوضاً من الواو؛ اما سيبويه فيقدر فعلاً آخر قبل المراء.

٣ـ فى الترحم قال سيبويه: و أما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على أضمار شىء ... . و يزعم أن الرفع الذى فسرنا خطأ، و هو قول الخليل، و ابن أبى اسحاق». (الخلاب، ص ٤٢ـ٣)

و هكذا استمر المؤلف فى ذكر نصوص سيبويه أمثلة لبعج ابن أبى اسحاق للقياس. لكن دون بيان القياس الذى تضمنه كل نص، و الذى بعجه عبد الله بن أبى اسحاق و مدّه . و دون بيان كيفية البعج هذا.

الملاحظة الثالثه:

أنّ المؤلف المحترم ذكر نص سيبويه التالى مثالاً سادساً، هو آخر الأمثلة للقياس الذى بعجه ابن أبى اسحاق. لكن هذا النص عار من أىّ نوع من أنواع القياس. فلا قياس فيه. بل انّ الذى فيه انما هو سماع نقله عبد الله بن أبى اسحاق عن كثير عزّة، و استدل به سيبويه.

قال المؤلف الخلّاب: «فى باب ما تمال فيه الألفات، بين [سيبويه] أنهم لايميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلّا ماكان منكسر الاول، و ذلك: خاف، وطاب، وهات، ثم قال "و بلغنا عن ابن أبى اسحاق أنه سمع كثيّر عزّة يقول: صار بمكان كذا وكذا." أى بالامالة فى صار». (الخلّاب، ص ٤٣ـ٤٤)

واضح جداً أنّ نص سيبويه خال من كل قياس، و انّ الذى فيه انما هو السماع الذى رواه ابن أبى اسحاق عن كثير عزّة، و استشهد به سيبويه.

و إذكر ـ فيمايلي ـ نص سيبويه لتتأكد من ذلك:

قال سيبويه: «و لا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً، الّا ما كان منكسر الأول، و ذلك خاف، و طاب، و هات. و بلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزّة يقول: صار بمكان كذا و كذا». (سيبويه، ج ۴، ص ۱۲۱)

فسيبويه استشهد بالسماع الذي رواه ابن أبي اسحاق عن كثير عزّة.

الملاحظة الرابعة:

أنّ المؤلف المحترم أكد انّ سيبويه لم يلتزم تعبيراً معيناً عن الشاذ، فقد عبر عن الشاذ بعبارات مثل الضعف و القبح و الغلط و الخطا، و هذا كلام غير صحيح و غير دقيق. قال المؤلف: «و لم يلتزم سيبويه تعبيراً معيناً عن الشاذ، فقد يعبر بالشذوذ كما تقدم، و كما في قوله:

(و قد قال بعضهم: ذهبتُ الشام، يشبهه بالمبهم، اذ كان مكاناً يقع عليه المكان و المذهب، و هذا شاذ، لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، و فيه دليل على المذهب و المكان ..... و قد يعبر عن ذلك بعبارات أخر مثل: الضعف، و فيه دليل على المذهب و المكان ..... و قد يعبر عن ذلك بعبارات أخر مثل: الضعف، و القبح، و القلّة، والرداءة، و الخبث، و الغلط و الخطأ، و عدم الجواز، و عدم الاطراد، و نفي القياس، و الاستحالة، و الضرورة، الى غير ذلك من العبارات التي توحي بمخالفته لقياس المطرد في كلام العرب، و من ذلك ما ذكره في مسألة اسم الجنس: (امّا العبيد) التي تقدم ذكرها: و زعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: (أمّا العبيد فذو عبيد و اما العبد فذو عبد)، يجرونه مجرى المصدر سواء، و هو قليل خسيث.....» (اخلاب، ص ۷ - ۲۵۶).

واضح جداً ما في هذا النص من الخلط بين مصطلحات علمية متباينة، لا يجمعها جامع دلالي مشترك. و انّ في ذلك دليلاً قاطعاً على أنّ التأليف في علم أصول النحو، أو في شيء منه، يفتقر الى التخصص في هذا العلم لكي يوتى اكله، و يكون مثمراً. ثم انّ

سيبويه - فيما اعلم - لم يعبر عن الخطا و الضرورة و نفى القياس، و عدم الجواز بالشاذ و لقد كان جديداً بالمؤلف المحترم أن يشير الى الأماكن التى استعمل فيها سيبويه هذه المصطلحات بمعنى الشاذ و أن يذكر أمثله لما من الكتاب.

لذلك سأحاول - فيما يلى - توضيح أهمّ هذه المصطلحات، و بيان استعمالاتها الدلالية، ليتضح أنّ هذه المصطلحات لم تستعمل مرادفة للشاذ، ولا دالة على ما يدل علية:

١) الخطأ: مصطلح نحوى مرادف للحن، فهذان الاصطلاحان يطلقان على الكلام الذى ليس بعربى. يدلك على ذلك كلام سيبويه التالى:

قال سيبويه: «و لو قلت ذالقلت: (ما ثتانان، و ألفاتان، و اثنانان). و هذا لايكون. و هو خطأ لا تقوله العرب». (سيبويه، ج ٣، ص ٣٩٣) و قال: «يقول: لَحَنَ .... كما تقول اشتمل بالخطأ». (سيبويه، ج ٢، ص ٣٩٧)

فالخطأ هو اللحن الذى لا تقوله العرب الفصحاء. فهو ليس شاذاً؛ لأن اكثر الشاذ عربى فصيح. لذلك لا يطلق الخطأ على الشاذ. و لا يستعمله بمكانه ليدل عليه.

٢) الغلط: مصطلح نحوى أصولى، أطلق على أساليب لغوية فصيحة يبدو ظاهرها مخالفاً للمطرد. و قد استعمله سيبويه مرادفاً للتّوهم و التّصوّر. و هذه المصطلحات مثّلت أساليب لغوية فصيحة و مطردة لها كياها الخاص و يدلك على ذلك نصان لسيبويه، أنقلهما فيما يلى، ثم أشرحهما:

النص الأول: قال سيبويه: «و اعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون:إنهم أجمعون ذاهبون، و إنّك و زيد ذاهبان، و ذالك أنّ معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: (هم)، كما قال:"

و لا سابق شيئاً اذاكان جائيا[٢]

على ما ذكرت لك.» (سيبويه، ج ٢، ص ١٥٥)

النص الثانى: قال سيبويه: «و سألت الخليل عن قوله عزّوجلّ: فأصّدّق و أكُن من الصّالحين؛ فقال: هذا كقول زهير:

بدالی أنی لست مدرک ما مضی و لا سابق شیئاً اذا کان جائیا

فانما جرّوا هذا، لأنّ الأول قد یدخله الباء، فجاءُوا بالثانی، و کانهم قد أثبتوا فی الأول الباء، فکذلک هذا، لماکان الفعل الذی قبله قد یکون جزماً، و لا فاء فیه، تکلموا بالثانی، و کانهم قد جزموا قبله، فعلی هذا توهموا هذا.» (سیبویه، ج ۳، ص ۱۰۰ - ۱)

شرح النصین المتقدمین:

واضح من النصین المتقدمین أنّ سیبویه أطلق مصطلحی الغلط و التوهم علی أربعة أسالیب لغویه فصیحة مختلفة، هی الآتیة:

الأسلوب الأول: توکید ضمیر منفصل یتوهم وجوده فی الجملة، و هو غیر موجود؛ نحو قول العرب: «أنهم أجمعون ذاهبون»، و التقدیر: «انهم هم أجمعون ذاهبون»، و لقد بین ابن مالک اصل هذه الجملة، و أعربها قائلاً: «أصله: "انهم هم أجمعون ذاهبون"، و "هم"مبدأ، و "أجمعون" توکید، و "ذاهبون": خبر المبتدأ، و هو و خبره خبر "انّ"». (ابن‌مالک، ج ۲، ص ۵۱)

ف "أجمعون" توکید لمبدأ محذوف، توهم العربی الفصیح وجوده، و دلیله أنّ هذا المبتدأ و اسم "انّ" شیء واحد. فالمعنی علی ذلک مفهوم، و الأسلوب فصیح.

الأسلوب الثانی: العطف علی مبتدأ یتصوّر وجوده فی الجملة، و أنها تصور وجوده لأنه هو و اسم "إنَّ" شیء واحد، نحو قول العرب: "انک وزید ذاهبان"، و التقدیر: "یانک أنت و زید ذاهبان".

و یدلک علی أنّ هذا الاسلوب فصیح الأمران التالیان:

الأول: أنّ ابن مالک قد أجازه، و رجح مذهب سیبویه فیه مستدلاً بالاجماع، قال ابن مالک مبیناً اصل قولهم "انک وزید ذاهبان": «"انک انتِ وزید ذاهبان"، ف "أنت": مبتدأ، و "زید": معطوف، و "ذاهبان": خبر المبتدا، و الجملة خبر "انّ". و حذف المتبوع، و ابقاء التابع عند فهم المعنی جائز باجماع، فالقول به راجح.» (ابن مالک، ج ۲، ص

۵۱). فابن مالک أجاز هذا الأسلوب، و رجحه مستدلاً بالاجماع علی صحة رأی سیبویه. و معلوم أنّ علماء النحو لایجیزون مالم یکن فصیحاً.

الثانی: أنّ الکسائی أجاز رفع المعطوف بعد "انّ" قبل الخبر مطلقاً، نحو: "انّ زیداً و عمرو قائمان"، و "انک و زید ذاهبان." (ابن مالک، ج ۲، ص ۵۱)

الأسلوب الثالث: العطف بالجر علی خبر "لیس" المنصوب الذی اطرد دخول الباء علیه نحو: لست کاذباً و لا منافق. و نحو بیت ذهیر الذی رواه سیبویه. و الذی عطف فیه "سابق" بالجر علی خبر "لیس" المنصوب الذی هو "مدرک"، و دلیل زهیر أنّ الباء التأکیدیة تدخل کثیراً علی خبر "لیس"، لذلک عطف باجر متصوراً أن الخبر المعطوف علیه مجرور.

و دلیل فصاحة هذا الأسلوب اطراده و کثرته، و أنّ سیبویه قرنه بالایة الکریمة و بالأسلوبین الأول و الثانی. فهو لیس شاذاً.

الأسلوب الرابع: عطف الفعل بالجزم علی فعل منصوب واقع موقع المجزوم، فیعطف الفعل بالجزم علی فعل منصوب بعد الفاء الواقعة فی جواب الطلب، و دلیل هذا العطف أنّ الفاء اذا حذفت من الفعل المعطوف علیه صار مجزوماً. فموقع الفعل المعطوف علیه إنما هو موقع جزم، لأنه واقع فی جواب الطلب، نحو قوله تعالی: ربّ لولا أخّرتنی الی أجل قریب فأصدق و أکن من الصالحین. (منافقین / ۱۰)

و قد اجاز العلماء المحققون ذلک. قال ابن مالک: «و اما الطلب فاذا عطف، علی جوابه المقرون بالفاء مضارع. کما فی قولک: "زرنی فأزورک و احسن عشرتک." فلک فی المعطوف النصب علی تشریک فی عمل "أن" المضمرة، و الرفع علی الاستئناف، و الجزم علی توهم حذف الفاء، و منه قراءة بعضهم: لولا أخّرتنی الی أجل قریب فأصّدّق و اکن من الصالحین.» (ابن مالک، ج ۴، ص ۴۷)

و قال المحقق الرّضی: «فلما کان فاء السببیة بعد الطلب واقعاً موقع المجزوم جاز جزم المعطوف علیه، قال تعالی: "... فأصّدّق و أکن من الصالحین ..." و هذا الذی یقال انه

عطف على التوهم.» (الرضی، ج ۴، ص ۱۲۱)

فوجود هذه القراءة مع هذه الأساليب ذليل ساطع على فصاحتها.

و المهم أنّ الغلط لا يطلق على الشاذ.

۳)القلّة: أو القليل مصطلح أصولي يطلق على السماع الذي لم يبلغ حد الاطراد. و هذا الحد أمر مختلف فيه، و لم يحدد لحد الآن. فالقلة نوعان:

الاولى: القلة النسبية: و هي القلة بالنسبة الى الكثير، فهي ليست قليلة في نفسها. بل انما تعتبر قليلة بالقياس الى ماهو اكثر منها.

الثانية: القلة الحقيقة.

و قد ذكر هذا التقسيم الأشموني. (الأشموني، ج ۲، ص ۲۴۹)

لكنني اكتشفت تقسيماً آخر للقليل اذكره فيمايلي:

انواع القليل:

القليل -كمايبدو- نوعان؛ هما الآتيان:

النوع الأول: السماع القليل المخالف للمطرد، و هو قسمان:

القسم الأول: ما خالف المطرد لبقائه، وجموده على أصله، و تخلفه عن نظائره التي قطعت مرحلة من التطور، فتركت الأصل و تطورت عنه الى غير، فهو لذلك مخالف للاستعمال المطرد، لانه لم يواكب نظائره في تطورها و تحولها؛

مثال ذلك ماذكره سيبويه في نصه التالي:

قال سيبويه: «و قد قال قوم في (مفعلة)، فجاءوا بها محلى الاصل، و ذلك قول بعضهم: "انّ الفكاهة لمقودة إلى الاذى"، و هذا ليس بمطرد، كما أنّ "أجودت" ليس بمطرد.» (سيبويه، ج ۴، ص ۳۵۰)

-القسم الثاني: ما خالف المطرد، لأنّ حكمه مخالف حكم المطرد، نحو: نصب الفاعل، و رفع المفعول، و الفصل بين الصفة و الموصوف، نحو: خرق الثوب المسمار.

و الحق أن هذا القسم نوعان، لامجال لذكرهما هنا.

النوع الثانى: مالم يخالف المطرد، نحو قول العرب فى النسب الى "شَنوءة": "شَنَئِيّ"، قال ابن جنى: باب فى جواز القياس على ما يقل و رفضه فيما هو اكثر منه ... الأول: قولهم فى النسب الى "شَنوءة": "شَنَئِيّ"، فلك من بعد أن تقول فى الاضافة الى "قَتوبَةٍ": "قَتَبِيّ"، و الى "ركوبة": "ركبيّ"، و الى "حلوبة": "حلبى"، قياساً على "شنئيّ" ..... قال أبوالحسن: فان قلت: انما جاء هذا فى حرف واحد - يعنى "شنوءة" - قال: فانه جميع ما جاء و ما ألطف هذا القول من أبى الحسن، و تفسيره: أن الذى جاء فى "فعولة" هو هذا الحرف، و القياس قابله، و لم يأت فيه شىء ينقضه.» (ابن جنى، ج ١، ص ١١٥-١١٦)

۴)نفى القياس: هو عدم اجازة القياس، و هو حكم نحوى و ليس سماعاً. و هذا الحكم لايشمل جميع أنواع الشاذ.

۵)الضرورة: مصطلح يخص الشعر دون النش. و قد اختلف العلماء فى تحديده و تعريفه . فقال بعضهم: الضرورة: ما ليس للمشاعر عنه فسحة و مندوحة.

و قال الآخرون: الضرورة: ما وقع فى الشعر دون النثر سواء أكان عنه مندوحة أم لم يكن. (البغدادى، ج ١، ص ٣١)

و المهم أنّ ما يقع ضرورة قد يكون شاذاً. و قد لايكون شاذاً. للك فمصطلح الضرورة لا يستعمل بمكان الشاذ، لأنه لا يدل عليه.

٦) عدم الجواز: هو حكم نحوى. و ليس سماعاً. ثم انه لا يشمل جميع أنواع الشاذ.

٧) عدم الاطراد: مصطلح يطلق - فيما أرى - على الموارد التالية، و لا يختص بالشاذ: فهو يطلق على:

١- القليل سماعاً.

٢- غير المطرد قياساً.

٣- العلة التى لم تطرد.

٨) الشاذ: مصطلح نحوى يطلق على الموردين التالين:

۱ـ القليل سماعاً.

۲ـ الخارج عن قياس بابه، سواء أكان كثيراً أم قليراً فی السماع.

الملاحظة الخامسة:

أنّ المؤلف المحترم ذكر فی نصه التالی أنّ القياس عند سيبويه قسمان: قال المؤلف: «فالقياس عند سيبويه قسمان: قسم مبنی علی كثرة النظائر و اطرادها، بحيث تكون قاعدة كلية. و قسم بنی علی التشابه أو الحمل أو ما يعرف بقياس المشابعة.» (الخلاب، ص ۲۴۵)

أقول: انی لا أريد أن أطيل فی مناقشة المؤلف المحترم حول زعمه هذا. لكننی أكتفی بطرح الأسئلة التالية طالباً الاجابة عليها:

۱ـ هل أستخدم سيبويه قياس الأولی؟

و اذا استخدمه فما هو مثاله؟

و هل يعتبر هذا القياس من القسم الأول أو من القسم الثانی، أو أنه قسم ثالث؟

۲ـ هل استخدم سيبوييه قياس العلة؟

و اذا أستخدمه فما مثاله؟

و هل يعتبر قسماً قائماً برأسه؟

۳ـ هل أجری سيبويه قياس العامل؟

و هل هو قسم مستقل؟ أو أنه من أنواع القسمين اللذين ذكر هما المؤلف؟

۴ـ هل استعمل سيبويه قياس الا ستغناء؟

و هل هو قسم قاءم برأسه؟

۵ـ هل اعتمد قياس الرتبة؟

۶ـ هل ورد قياس نقض الغرض فی كتاب سيبويه؟

هذه كلها أسئلة يجب علی كل من يتصدی للتأليف فی القياس عند سيبويه أن يجيب

علیها اجابة صحیحة واضحة حتی تبرء ذمته، و یکون قد أدّی الأمانة العلمیة خیر أداء.

توضیحات:

۱ـ حتّی قال الکسائی فیه:

إنما النحو قیاسٌ یُتبعْ و به فی کل علم یُنتفعْ

(القفطی، ج ۲، ص ۲٦۷ و السیوطی، ج ۲، ص ۱٦۴)

۲ ـ هذا عجز بیتٍ لزهیر بن أبی سلمی

منابع و مآخذ:

ابن جنی،ابوالفتح عثمان.الخصائص.تحقیق محمدعلی النجار. بیروت:دار الهدی، [بی تا].

ابن مالک الأندلسی، جمال الدین. شرح التسهیل. تحقیق الدکتور عبدالرحمن السید والدکتور محمد بدوی المختون. [بی جا]: هجر الطابعة و النشرو التوزیع، ۱۹۹۰.

الأشمونی. شرح الألفیه. مصر: دار احیا الکتب العربیه [بی تا].

البغدادی، عبد القادر بن عمر. خزانة الادب و لب لباب لسان العرب. تحقیق عبد السلام هارون. مصر: الهیئة المصریه العامة الکتاب، ۱۹۷۹.

الخلّاب، مفتاح رجب. القیاس النحوی من عبد الله بن أبی اسحاق الی سیبویه. [بی جا] کلیه الدعوة الاسلامیه، ۱۹۹٦.

الرضی الأستر آبادی، المحقق. شرح الرضی علی الکافیه. تحقیق یوسف حسن. طهران: موسسه الصادق، ناصر خسرو، ۱۹۷۸.

سیبویه، الکتاب. تحقیق عبد السلام هارون. مصر: الهیئة المصریة العامة للکتاب، ۱۹۷۷.

السیوطی، جلال الدین. بغیة الوعاة فی طبقات اللغویین و المخاة. تحقیق محمد ابوالفضل ابراهیم. [بی جا]: دارالفکر، ۱۹۷۹، ط ۲.

القفطی، جمال الدین. انباه الدواة علی انباه المخاة. مصر: دارالکتب المصریة، ۱۹۵۰.